حركة السلم الفرنسية والثورة الجزائرية
(1961-1959)

أ. خالد بوهند

جامعة سيدي بلعباس

سنتتبع في هذا المقال تطور مواقف التنظيمات النقابية في فرنسا من الثورة التحريرية الجزائرية ، خلال فترة 1959-1961م ، وهو ما عرف إذ ذاك بمبادرة "حركة السلم" ، بناء على ما تناقلته الصحف في فرنسا والجزائر.

لقد تزامن ذلك مع بلوغ الثورة الجزائرية مرحلتها الحاسمة ، ففي الجزائر ، كان لفشل مخططات "ديغول" السياسية والعسكرية والاقتصادية(التي أطلقها سنة 1958م) ، دورٌ في لجوء هذا الأخير إلى خيار التفاوض حول تقرير المصير (ابتداء من 16 ماي 1959م)[1] ، مما أدى إلى تمرد الجنرالات العاملين بالجزائر (20 أفريل 1961م) ، وتشكيل "منظمة الجيش السري" تحت قيادة الجنرال "صالون"(المسؤول المدني والعسكري للجزائر) وبدعم من المعمرين[2] ، في محاولة لرد الفعل ضد "جبهة التحرير الوطني" من جهة ، وضد الرأي العام الفرنسي الداعم لسياسة "ديغول" من جهة ثانية.

أما في العالم، فقد أصبحت القضية الجزائرية تناقش في مجلس الأمن ، كما أنها لقيت دعما واسعا من قبل دول آسيا وأمريكا اللاتينية وأفريقيا ، واعترفت القوى العظمى بالحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، على غرار الاتحاد السوفيتي (ابتداء من 3 أكتوبر 1960م)[3].

ولمعالجة موضوع الرأي العام داخل فرنسا ممثلا في "حركة السلم"، كما ورد في عنوان هذا المقال، سنحاول الإجابة على الأسئلة التالية: ما هي هذه الحركة ؟ ما هي طرقها المستعملة ؟ ثم ما هي دوافعها ؟ وهل كانت قوة ضغط حقيقية وفاعلة على الساحة السياسية في فرنسا ؟

1- ماهية حركة السلم الفرنسية:

لا ندري بالضبط ، متى تشكلت "حركة السلم الفرنسية" الداعية إلى وقف حرب الجزائر عن طريق التفاوض ، ولا عن قيادتها الحقيقية ، أو عن من كان يقف وراءها ، وكل ما استطعنا جمعه من معلومات ، ورد في الأخبار التي تناقلتها مختلف الصحف الصادرة في فرنسا والجزائر خلال الفترة المدروسة(1959- 1961م) .

إن حركة السلم الفرنسية ، كانت تنشط بإيعاز من مختلف التنظيمات النقابية في فرنسا ، ويتعلق الأمر "بالكونفدرالية العامة للشغل" ، التي تأسست سنة 1895م ، خلال مؤتمر "ليموج" ، ودعمت باتحادها مع "فيدرالية بورصات العمل" سنة 1902م[4] ، أمينها العام (خلال الفترة المدروسة طبعا)هو "بونوا فراشون" بمساعدة "ليون موفي" ، ونقابة "القوة العمالية" ، وهي نقابة فرنسية انشقت عن الأولى (أي الكونفدرالية العامة للشغل) سنة1947م، و"الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين"، التي

تأسست سنة 1919م، و"الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا"، الذي تأسست سنة 1907م (يصنفها البعض على أنها تنظيم يساري)، و"النقابة الوطنية للمعلمين"، و"فيدرالية التربية الوطنية" ، و"النقابة الحرة".

إضافة إلى النقابات ، وجدت الأحزاب السياسية ، على غرار "الحزب الاشتراكي الفرنسي"(أو الفرع الفرنسي للأممية العمالية) ، و"الحزب الاشتراكي المتحد" ، والحزب الشيوعي الفرنسي(أو الفرع الفرنسي للأممية الشيوعية) الذي انبثق عن الحزب الأول(أي الحزب الاشتراكي) خلال مؤتمر تور سنة 1920م[5] ، لكن تراجع دور هاته الأحزاب خلال الفترة المدروسة، فتح الباب أمام التنظيمات النقابية لأخذ زمام المبادرة .

لقد كانت هاته التنظيمات المختلفة تنشط في إطار حركة السلم ، من خلال الدعاية ، وتنظيم التجمعات العامة ، والإضرابات ، فما مدى تأثير ذلك على الرأي العام الفرنسي ؟ وما هو الموقف منها ؟.

2- نشاط حركة السلم:

كتب "ليون موني" أمين الكونفدرالية العامة للشغل ، مقالا نشر في جريدة "لو مانيتي" ، أنه خلال أيام 17 و18 و19 ديسمبر من العام 1959م ، زار مئات من المندوبين البلديات والدوائر والولايات ، لقد قدموا من المؤسسات ، ومن المدن العمالية ، ومن الأحياء

، ومن المناطق الريفية ، حاملين معهم رسائل موقعة من طرف العشرات أو المئات بل الآلاف ، لتقديمها باسم مبادرة "حركة السلم" ، لوقف الحرب في الجزائر عن طريق المفاوضات[6].

وتحت عنوان :"جمهوريتنا : حرب الدعايات نفدت" ، ورد في جريدة "لوموند" ، ما نصه ، أن جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، قد أكدت على إرادتها في انتزاع استقلال الجزائر ، ولكن بالمقابل اعترفت في النهاية لفرنسيي الجزائر بمساواة في الحقوق للتسيير المشترك للشؤون الجزائرية ، كما وافقت على شراكة مصغرة تربط الجزائر وفرنسا[7].

ودائما في نفس هذا الإطار ، وتحت عنوان حركة السلم : "تطالب بالشروع في المفاوضات" ، وتزامنا مع تصريحات رئيس الجمهورية الفرنسية أمام الضباط العسكريين ، ثم البلاغ الرسمي الذي نشرته الحكومة بخصوص إرادة السلطات العامة مواصلة الحرب في الجزائر حتى النهاية ، جاعلة من تحقيق الانتصار شرطا أساسيا في التفاوض حول تقرير المصير ، ورد في جريدة "لومانيتي" ، أن النقابات المتحدة الأربع لعمال الحديد والصلب للسين(الكونفدرالية العامة للشغل) ، قد أكدوا بأن العمال الباريسيين لقطاعهم قد توقفوا عن العمل في 1 فبراير 1960م ، حيث طالبوا بالتطبيق العادل لحق تقرير المصير في

الجزائر ، لأن : "بلادنا مهددة ، وشبابنا يعاني ، وشعبنا يتحمل أعباء وتكاليف هاته الحرب الطويلة..."[8].

ورد بجريدة "الملاحظ الفرنسي"، أن مقاطعة سواحل الشمال(كوت دي نور) ، هي الأولى التي حققت تجمعا للعمل في اتجاه وقف حرب الجزائر ، وقد ضم هذا التجمع كل النقابات ، كما لقي دعما من جميع أحزاب اليسار الفرنسي ، وهو ينوي تنظيم اجتماع عام "بسان بريوك" في القريب العاجل ، تحضره "الكونفدرالية العامة للشغل" ، و"الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين"، و"القوة العمالية"، و"فدرالية التربية الوطنية"، و"النقابة الوطنية للمعلمين"، و"الحزب الشيوعي"، و"الحزب الاشتراكي المتحد"، و"الفرع الفرنسي للأممية العمالية(الحزب الاشتراكي)"، إضافة إلى فوج مسيحي محلي يسمى "النشاط العمالي"[9].

أمام تدهور القدرة الشرائية للأجراء الفرنسيين ، بسبب حرب الجزائر، رغم ارتفاع وتيرة الإنتاج ، ورغم عدم وجود مؤشر أزمة اقتصادية ، قام أطباء السين بتنظيم إضراب لا محدود ، من جانبها أعطت كونفدرالية نقابات الأطباء ، توجيهات لممثليها عبر القطر الفرنسي ، للتحرك في هذا الاتجاه ، كما أضرب عمال "أسثوم" ببلفور لمدة ساعة ، وقام عمال مصنع "بوجو" للسيارات بمدينة "سوشو" ، بإضراب لمدة ساعتين،

وتوقفت حافلات العاصمة باريس عن العمل ، مرة في خط ، ومرة في خط آخر ، وحذت مؤسسة القطارات حذوها ، كما امتدت الحركة الاضرابية لتشمل الفلاحين أيضا .

لقد بينت هاته الأحداث- حسب جريدة "تيموانياج كريتيان"- : "أننا نتحمل منذ ست سنوات أخطاء السياسة الأحادية الجانب..." ، وأمام ذلك أصدرت الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين ، إعلانا بينت فيه أنها وضعت مخطط عمل يهدف إلى فرض إرادة العمال أمام الرأي العام ، في إيقاف حرب الجزائر لتحقيق حق تقرير المصير، ودعت الكونفدرالية العامة للشغل من جانبها إلى المقاومة ضد الحرب في الجزائر ، كما طالب الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا ، حكومته بالتفاوض مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، لوضع حد للمعارك التي يعتبرها "ديغول" بالغير مجدية[10].

ونقلا عن جريدة "لاديباش كوتيديان دالجيري" ، أنه منذ عدة أسابيع ، نبهت المفتشية العامة للشغل في عديد من النواحي إلى تدهور مستمر للمناخ الاجتماعي ، وإلى ميلاد حركات مطلبية، مست القطاعين العام والخاص ، هاته الحركات هي في حقيقة الأمر تعبير عن الحالة النفسية التي تشغل أكثر بال الحكومة ، باعتبار أنها قد تتحول إلى انفجار[11].

استمر الغليان الفرنسي يوما بعد يوم ، وهو ما تؤكده لنا المقالات الصحافية التي رصدت الأحداث المتعلقة بحركة السلم، ففي "سان- بريوك" نظم تجمع من أجل السلم في الجزائر ، حضره حوالي 400 شخص ، وأشرف عليه القس "سكرابان" ، والاتحادات الإقليمية للكونفدرالية العامة للشغل ، والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين ، والقوة العمالية ، والفروع الإقليمية للنقابة الوطنية للمعلمين ، وفيدرالية التربية الوطنية ، والنقابة الحرة ، وجمعية قدماء الجزائر ، وفيدراليات الأحزاب التالية : الحزب الشيوعي ، والاشتراكي، والاشتراكي المتحد ، والنشاط العمالي ، وتحت رعاية حركة السلم "لليل- وفيلان" ، قام ممثلو مختلف التنظيمات بعقد اجتماع بمدينة "ران" لطرح وجهات نظرهم حول المسألة الجزائرية ، شارك في ذلك كل من الكونفديرالية العامة للشغل ، وفدرالية التربية الوطنية ، والجمعية العامة للطلبة "روني" (الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا) ، وفيدراليات كل من الحزب الشيوعي ، والحزب الاشتراكي ، والحزب الاشتراكي المتحد، ولقد اتفق الحاضرون على أن المصلحة العليا للجميع تقتضي إنهاء الحرب في الجزائر[12].

وفي 31 ماي 1960م ، وفي مدينة "تولوز" قامت الجمعية العامة لطلبة تولوز ، والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين

، والكونفدرالية العامة للشغل ، واللجنة الوطنية للفلاحين الشباب ، وفيدرالية التربية الوطنية ، والنقابة العامة للتربية الوطنية ، بتشكيل جبهة نقابية متحدة من أجل خلق حركة وقف العداوة في الجزائر[13]. وقد صرح المسؤول عن الجمعية العامة للطلبة أمام الصحافة : "نريد أن تعمم هذه المبادرة عبر كل القطر الفرنسي من أجل إقناع الرأي العام باتخاذ موقف من حرب الجزائر"[14].

وفي مدينة "نانت" ، قام ممثلون عن الاتحادات الإقليمية للكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين ، والقوة العمالية ، والكونفدرالية العامة للشغل ، وفديرالية التربية الوطنية ، والنقابة الوطنية للمعلمين(لا لوار أتلونتيك) ، بعقد اجتماع مشترك خرج بتوصيات وقعها الجميع ، تؤكد بأن استمرار حرب بلا مخرج في الجزائر ، يتعارض مع حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ، زيادة على ذلك الخسائر البشرية والمالية الناجمة عنها ، والتي تمس الحريات الجمهورية والنقابية[15] .

وقامت اتحادات "بوش- دي- رون" لكل من الكونفدرالية العامة للشغل ، والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين ، والنقابة العامة للتربية الوطنية ، وفيدرالية التربية الوطنية ، والنقابة الوطنية للمعلمين ، بنشر إعلان مشترك يفضحون فيه : "خطر حرب الجزائر الدائم على الديمقراطية والجمهورية " .

هاته التنظيمات النقابية تعارض فكرة الحل العسكري للنزاع وتطالب الحكومة باسم العمال باتخاذ التدابير التي من شأنها أن توقف الحرب في الجزائر والتفاوض مع ممثلين عن جبهة التحرير الوطني حول شروط وقف إطلاق النار ، والتطبيق العادل لحق تقرير المصير ، كما تم تحديده بتاريخ 16 ماي 1959م[16]

وحول موقف القيادات النقابية والجامعية من تجنيد الشباب الفرنسي والزج بهم في حرب الجزائر ، كتبت جريدة "لو موند" التالي : "يزج بالشباب في الحرب ، وفي هاته الحرب تنتظرهم الحقيقة ، ومع الحقيقة يتجلى الاضطراب ، والتصلب ، وحتى التدهور ، فمن أزمة الضمير ، إلى التمرد ، خيارات تؤدي إلى عواقب وخيمة[17] .

3- الموقف المعارض لحركة السلم

بعد قيام الحكومة الفرنسية بمنع تجمع التعاضدية ، قام مكتب الكونفدرالية العامة للشغل ، بنشر البيان التالي : "يحتج مكتبنا بشدة حيال قيام الحكومة بمنع التجمع الكبير للاتحاد الذي تم تنظيمه من قبل مركز التنسيق من أجل السلم في الجزائر..إن هذا الإجراء التعسفي ، يأتي بعد منع الاجتماع الإعلامي للاتحاد الوطني لطلبة فرنسا ، وهو بمثابة تعد غير مسبوق على حق الاجتماع والتعبير..."[18] ، ومن جانبها احتجت الاتحادات النقابية للسين ، ودعت جميع العمال دون استثناء

للاتحاد...وللاحتجاج بشدة ضد منع تجمع التعاضدية ، ومن أجل السلم في الجزائر ، واحترام الحريات الديمقراطية ، وحق الاجتماع ، وحرية الصحافة[19].

لقد اقتنعت حركة السلم من أن المفاوضات ، سوف لن تكلل بالنجاح إلا إذا عبر الشعب الفرنسي عن رغبته في ذلك ، لتبديد الضغوطات المتزايدة ، التي يفرضها المعارضون أو المتشددون[20] ، هؤلاء الأخيرون موجودون في الجزائر ، وفي صفوف الجيش الفرنسي ، وفي فرنسا ، ولا يدخرون جهدا في قيامهم بعمليات التخريب أو التخطيط للانقلاب على السلطة[21]، ويشكل كل من : "سوستال" ، و"لاكوست" ، و"بيدولت" ، و"موريس" ، و"بورجاس- مونوري" ، و"فرانسوا فلونتان"،و"دولاكوست، لاريموندي" ، و"مالتير"(الكونفيدرالية العامة للإطارات) ، و"لافون"(القوة العمالية) ، و"ألبير بايي" ، "حزب الجزائر فرنسية"[22] .

كتبت مجلة "أو زيكوت" تقول ، أن التنظيمات النقابية (الكونفدرالية العامة للشغل- الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين- القوة العمالية) ، التي علقت الأمل في أن يعيد "ديغول" السلم في الجزائر ، تأكد لها أن هذا الأخير ، لا يستجيب لمطالبها . الأمر الذي جعل "بلونجر" نائب شيوعي يصرح: "إذا أحل علينا شهر أكتوبر(1960) ولم تتحقق الآمال ،

فان الدخول الاجتماعي سيكون صعبا ، ومقلقا بالنسبة لثلاثين واليا. وعليه ستكون الكونفدرالية العامة للشغل هذه المرة في مقدمة المعركة . لقد تم إعطاء أوامر من أجل الأخذ بيد الطبقة العاملة ، وفضح تواطؤ ديغول- غي مولي"[23].

ورد في جريدة "لو موند" ، أنه ما زال هناك أطراف متشددة(مدنية وعسكرية) تعتقد في "جزائر فرنسية" ، وفي هذا الإطار تعمل على خلق البلبلة لمنع مبادرة السلم في الجزائر..إن النظام الفرنسي يحاول إخفاء حقيقة الوطنية الجزائرية ، وطبيعة حزب جبهة التحرير الوطني ، وكذا تركيبة النظام في فرنسا، ويزور الواقع ، ويحجب بعض الجرائد أو المقالات التي تقوم بنشر آراء محرجة[24] ، ويمتنع عن استقبال التنظيمات النقابية(الكونفدرالية العامة للشغل- الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين- القوة العمالية) في "الاليزيه" ، بحجة أن على هاته التنظيمات أن تهتم بالأمور الاجتماعية والاقتصادية ، ولا تتدخل في الأمور السياسية ، في وقت عجزت فيه الأحزاب السياسية عن لعب دورها المنوط بها[25].

تخبرنا إحدى الصحف الصادرة بالجزائر ، أن مجهولون اقتحموا ليلا مقرات باريس للكونفدرالية العامة للشغل ، و القوة العمالية ، وقاموا بتفتيش المكاتب والخزانات والملفات ، ولم يحملوا معهم سوى النقود[26] ، فيا ترى من كان وراء هذا

الحادث ؟ هل هي السلطة بعينها ؟ هل هو "حزب الجزائر فرنسية" كما أطلقنا عليه منذ قليل؟ أم مجرد لصوص ؟ ونذهب في التساؤل إلى أبعد من ذلك : هل يعني هذا الحادث رسالة تهديد موجهة للتنظيمين النقابيين للكف عن السير في اتجاه حركة السلم وتقرير المصير في الجزائر عن طريق المفاوضات ؟ .

4- إنقسام حركة السلم:

سجلت لنا الصحافة الفرنسية في فرنسا والجزائر ، أنه ما بين أواخر شهر سبتمبر 1960 وبداية شهر جويلية 1961 ، عرفت حركة السلم من أجل وقف الحرب في الجزائر عن طريق المفاوضات ، أزمة في نشاطها ، مرادها أساسا ، يعود إلى الانقسام في صفوفها . فما هي أسباب ذلك ؟ .

في 26 سبتمبر 1960م دع "بونوا فراشون" الأمين العام للكونفدرالية العامة للشغل إلى تنظيم إضراب من أجل السلم في الجزائر، وصرح بأنه لا بد من فرض الرأي حول التفاوض وتقرير المصير عن طريق التظاهرات والإضرابات[27]، ويبدو- حسب جريدة لو موند- أن هاته الدعوة لم تَلْقَ استجابة من بقية التنظيمات النقابية ، حيث انتقد عمال التعدين للكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين في مؤتمرهم ، الكونفدرالية العامة للشغل ، وقد رد "بونوا فراشون"(أمين عام هاته الأخيرة) ،

قائلا : "أن الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين ، رفضت تلبية دعوتنا للعمل المشترك من أجل السلم في الجزائر ، بحجة أن القضية تناقش في هيأة الأمم المتحدة"[28].

وفي رسالة وجهتها الكونفدرالية العامة للشغل إلى الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا ، ذكر مكتب الهيأة الأولى ، أنه تفاجأ من المبادرة الأحادية الجانب التي قامت بها نقابة الطلبة لتنظيم تظاهرة خلال نهاية شهر أكتوبر (1960) من أجل السلم في الجزائر، دون استشارة الكونفدرالية العامة للشغل ، رغم اتفاق العمل المشترك بين النقابات الفرنسية[29] المذكورة سابقا ، واختلفت الآراء بين معارض ومؤيد لتظاهرة الطلبة ، من بين المعارضين وجد كما ذكرنا الكونفدرالية العامة للشغل ، وفيدرالية الطلبة الوطنيين التي اعتبرت الأمر "خيانة" ، ولجنة العلاقات الطلابية لفرنسا التي اتهمت مكتب الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا "بالمؤامرة" ، أما التأييد فقد جاء من فوج الشبيبة للاتحاد الديمقراطي للشغل(ديغولي- يساري) ، ومن فدرالية التربية الوطنية[30] .

ورد في جريدة "ليكو دالجي" ، أن الفرع النقابي(الكونفدرالية العامة للشغل)لمصنع "ثومسون- هوستون" ببانيو(السين) ، قد قرر فصل ثلاثة من أعضائه بتهمة انضمامهم إلى فرقة شبه عسكرية للتصدي لأي محاولة انقلابية فاشستية

، ويذكر أمين الفرع أن : "الحقيقة تكمل في قيام هاته الفرقة بتصعيد الاستفزازات من أجل ضرب تنظيمنا ومناضليه في الوقت المناسب..."[31] ، ويذكر المقال الذي استقينا منه هاته المعلومات أن هذه الفرقة تشكلت بمبادرة من المقاومين القدامى(للحرب العالمية الثانية) ، وأن البعض منهم فقط ينتمي إلى الكونفدرالية العامة للشغل ، فهل للأمر علاقة بالسلطة ؟ . مع العلم أن "ديغول" كان من أكبر المناهضين للفاشستية خلال الحرب .

جددت الكونفدرالية العامة للشغل دعوتها للنقابات ، من أجل العمل المشترك لتحقيق السلم في الجزائر ، لكن دون أن تلقى استجابة من نقابة القوة العمالية ، والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين ، وفيدرالية التربية الوطنية(الحرة) لنواحي باريس ، ونفس الشيء بالنسبة للطلبة الباريسيين المنخرطين في الاتحاد الوطني لطلبة فرنسا . من الجدير بالذكر، أن هذا الرفض جاء بعد توقيع كل من القوة العمالية ، والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين ، وفدرالية التربية الوطنية ، ومعهم الحزب الاشتراكي ، والراديكاليين ، والديغوليين اليساريين ، لنص لم ترد فيه نقطة تتعلق بالمفاوضات مع الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، وإنما يتعلق النص فقط بقضية الضمانات الواجب توفيرها للأقليات الأوروبية في الجزائر، حيث

ترفضها الكونفدرالية العامة للشغل ، لأنها ليست المسألة الأساسية التي تقود إلى السلم[32] .

إن الخلاف الذي نشب بين التنظيمات النقابية في فرنسا لا سيما بين الكونفدرالية العامة للشغل والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين ، يرجع أيضا إلى التكتيك والهدف النقابي . من جهة أخرى صرح "بونوا فراشون" (الأمين العام للكونفدرالية العامة للشغل) أن : "المسيرين للمركزيات النقابية (الكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين- القوة العمالية) يعارضون بشدة الوحدة ويأملون إلى قوة ثالثة يتم من خلالها إقصاء الشيوعيين والكونفدرالية العامة للشغل" .

مهما يكن الأمر ، فان الخلاف الناشب مراده- حسب جريدة لو جورنال دالجي- : "أن الكونفدرالية العامة للشغل لا تملك برنامجا ، ليس لديها سوى مطالب فورية من شأنها تعبئة كل العمال الغير المؤدلجين لهدف نهائي وهو تحقيق النظام الشيوعي في فرنسا"[33] .

إن أسباب الخلاف بين الكونفدرالية العامة للشغل ، والكونفدرالية الفرنسية للعمال المسيحيين ، أوردتها أيضا جريدة "لو موند" ، لقد نشب الخلاف منذ تصريح 16 سبتمبر 1959م[34] حول تقرير المصير في الجزائر ، فالنقابة الأولى ، عارضت في بداية الأمر هذا التصريح ، أما النقابة الثانية فقد

أيدت ذلك منذ الوهلة الأولى ، إن هذا الخلاف امتد لغاية اتفاقيات "ايفيان" لأن النقابة الأولى كانت ترى بأن المشكل يطرح فقط في اتجاه مساندة مبعوثي الحكومة المؤقتة للجمهورية الجزائرية ، حيث تتهم الحكومة الفرنسية بالتفاوض دون أن يكون لديها رغبة جادة لاتفاق مرض ، يكون التنازل بموجبه فقط على الأشياء التي لا يمكن الاحتفاظ بها ، أما النقابة الثانية وعلى الرغم من تخلي بعض مناضليها عنها ، فإنها احتفظت بعناصرها المسلمة بسبب مقاومتها المفتوحة ضد المتشددين ، كما أن العديد من مسؤوليها المحليين ذهبوا ضحية الإجرام[35].

5- نتيجة

من جملة الأسئلة التي طرحناها منذ بداية هذا المقال ، ما هي دوافع حركة السلم الفرنسية ؟ حسب ما ورد من معلومات ، نقول أن الشكل الغالب هو أن الدوافع كانت في الأساس اجتماعية واقتصادية ، لأن المطالب النقابية انصبت حول وقف الحرب الدائرة رحاها في الجزائر بسبب تدهور القدرة الشرائية للأجير الفرنسي ، وإذا اعتبرنا أن للحركة دوافع إنسانية ، فان التركيز كان منصبا على الشباب الفرنسي المجند ، وكأنه هو الوحيد الذي كان يتلقى الصدمات من هاته الحرب المروعة ، ولا أثر للمجازر المرتكبة في حق الجزائريين ، ولا أثر للحديث

عن خرق النظام الفرنسي بصفة عامة للأعراف الدولية ، ولانتهاكه حقوق الإنسان ، من اعتقال وتعذيب ونفي وقهر، فهل يرجع ذلك إلى التعتيم الإعلامي ؟ أو إلى تكتم النظام الفرنسي نفسه ؟ .

أما الدوافع السياسية ، فلم يكن هم النقابيون الفرنسيون من تبني المفاوضات لتقرير المصير في الجزائر ، سوى ما تعلق بمصير الأقلية الأوروبية المتواجدة في الجزائر ، وإنقاذ صورة فرنسا أمام العالم ، فرنسا "الحرية- المساواة- الأخوة" وأمام "الاتحاد السوفييتي" أيضا ، القوة العظمى حامية لميراث "ماركس" ، و"لنين" ، و"ستالين" ، وكذا للتنظيمات العمالية والنقابية ، والأحزاب اليسارية في العالم ، في إطار "الكومنتيرن" .

إن دورنا كمؤرخين من الجيل الجديد ، الذين لم يعايشوا فترة حرب التحرير(1954- 1962) ، ولا فترة الاستقلال وما بعدها (1962- 1969) ، لا يرمي إطلاقا إلى محاسبة "حركة السلم الفرنسية" ، ما لها وما عليها ، إنما الأمر لا يعدو أن يكون مجرد محاولة متواضعة للبحث عن الحقيقية التاريخية ، ومن ثم تحويل أي شيء ايجابي و مشرق في التاريخ المشترك بين الجزائر وفرنسا إلى مرجعية لترشيد حاضر ومستقبل البلدين في جميع المجالات .

ولكن للأسف ، التجربة التي خضناها في البحث عن الحقيقة التاريخية ، منذ عقدين أو يزيد ، علمتنا أن الماضي(1830- 1962) الذي نتحدث عنه ، كان سلبيا وقاتما في الكثير من الأحيان ، لأن حكم القوي هو الذي كان يسري على الضعيف ، في غياب العدالة والمساواة والحرية .

الهوامش:

1- محمد العربي زبيري ، تاريخ الجزائر المعاصر (1942- 1992) . ج2. دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2000 ، ص.ص.181- 185.

2-Fernand Carréras, L'Accord FLN-OAS (Des négociations secrètes au cessez-le-feu).Robert Laffont , Paris,1967, P.P.11-17 .

3- إسماعيل دبش ، السياسة العربية والمواقف الدولية تجاه الثورة الجزائرية (1954- 1962) . دار هومه للطباعة والنشر والتوزيع ، الجزائر ، 2003 ، ص.181.

4-Les Collections de l'Histoire, n=27, avril-juin 2005, P.42.

5- خالد بوهند ، النخب الجزائرية (1892- 1942) نسبها ، نشأتها وحركتها . رسالة دكتوراه(قيد المناقشة) ، جامعة سيدي بلعباس ، قسم التاريخ ، 2010-2011 ، ص.193.

6-L'Humanité, le 04-01-1960
7- Le Monde, le 05-03-1960.
8- L'Humanité, le 11-03-1960.
9- France Observateur, le 19-05-1960.
10-Témoignage Chrétien, le 20-05-1960.
11-La Dépeche Quotidienne d'Algérie, le 23-05-1960.
12 -L'Humanité, le 26-05-1960.
13-Le Monde , le 01-06-1960
14-L'Humanité, le 01-06-1960.
15-Le Monde, le 03-06-1960.
16-Le Monde, le 09-06-1960.
17-Le Monde, le 06-10-1960.
18-L'Humanité, le 10-03-1960.
19-L'Humanité, le 11-03-1960.
20-L'Humanité, le 26-05-1960.
21-Combat, le 22-06-1960.
22-L'Espoir, le 10-06-1960.

23-Aux Ecoutes, le 06-08-1960.
24-Le Monde, le 06-10-1960.
25-Combat, le 17-10-1960.
26-La Dépêche Quotidienne d'Algérie, le 22-10-1960.
27-Paris Presse, le 27-09-1960.
28-Le Monde, le 06-10-1960.
29-Le Parisien, le 08-10-1960.
30-Le Monde, le 10-10-1960.
31-Echo d'Alger, le 26-11-1960.Voir aussi : La Dépêche Quotidienne d'Algérie, le 26-11-1960.
32-Le Journal d'Alger, le 02-02-1961.
33-Le Journal d'Alger, le 06-06-1961.
34- تركنا التاريخ المذكور دون تغيير، كما ورد في جريدة "لوموند" ، رغم أن الكتابات التاريخية تحدد تاريخ تصريح "ديغول" حول "تقرير المصير" في 16 ماي 1959م.
35-Le Monde , le 10-06-1961.